تتمة - أزمة المجلس والمرجعية .. بنية شائخة وضغوط خارجية لا ترحم!

البلاد أثناء فترة حالة الطوارئ. وهذا لا يثير مشكلة، ولكن حدثت المشكلة حول مسألة القسم أمام الرئيس، فالرئيس من ناحيته وبناء على مشورة من قدموا له المشورة القانونية، اعتبر أن تشكيل الحكومة لدى إعلان حالة الطوارئ هو أمر من الأمور الاستثنائية التي تجيز له حالة الطوارئ أن يقوم بها كما يقوم الحاكم العسكري بأي إجراء آخر استثنائي في حالة الطوارئ. وقد حاول أخوة آخرون أن يستدركوا هذا الخطأ، ويعرضوا حكومة الطوارئ على المجلس التشريعي لأخذ الثقة لها، ولكن الذي حدث هو نشوء أزمة أخرى في الوقت نفسه الذي نشأت فيه القناعة بضرورة عرض الحكومة على المجلس التشريعي للثقة بها، وهي أزمة وزير الداخلية الذي رفض أن يقسم اليمين إلا بعد أن تنال الوزارة الثقة.

هذه هي ظروف إعلان حالة الطوارئ وحكومة الطوارئ وجلسة المجلس التي لم تنعقد، ولكن مشكلة المجلس قديمة ،إذ أنه لم يحقق التوازن مع السلطة التنفيذية، ولم يضع حدوداً للعلاقة معها، فانفردت بالأمور، وتفاقم الفساد بعد سنة من التأسيس، ولم تتمكن من تطوير الجهاز الحكومي من ناحية الكفاءة والفاعلية والنزاهة وخدمة الجمهور.

د.حسن خريشة .. نحن كأعضاء مجلس تشريعي استهلكنا !!!

أولاً: هذه المرحلة هي أدق مرحلة يمر بها الشعب الفلسطيني، وقد أتت حالة الطوارئ تحت باب مواجهة التحديات، فمن ناحية دستورية، يحق للرئيس أن يعلن حالة الطوارئ، لكن نحن كنا نتمنى أن يكون هذا الإعلان منذ بداية الانتفاضة من أجل مقاومة الاحتلال، وليس من أجل التهدئة وما شابه. وهنا يجب أن نفرّق بين قضيتين؛ الأولى بالنسبة لحكومة الطوارئ التي أنظر إليها بأنها غير دستورية وغير قانونية، وبالتالي هي حكومة غير شرعية يجب على المجلس عدم التعاطي معها، باعتبار أن كل حكومة ستكون مسؤولة أمام المجلس التشريعي، وبالتالي حكومة الطوارئ غير شرعية؛ لأنه بالأساس لا يوجد نص قانوني بشأنها، ثم إنها لم تأخذ ثقة المجلس الذي هو صاحب الولاية في هذا الموضوع. لذلك، أنا استغرب للحالة السيئة التي وصلنا إليها، حيث لا يوجد انتماء حتى للتجربة الشخصية نفسها، فأي شخص يجب أن ينحاز لتجربته الشخصية، وأنا استغرب أن »أبو علاء« لم يصر لا هو ولا الوزراء من »التشريعي« الذين حضروا، على نيل ثقة المجلس قبل أداء اليمين الدستورية، وهذا يسجّل للسيد نصر يوسف أكثر مما هو مسجل لرئيس المجلس التشريعي، علماً بأن نصر يوسف ليس عضواً في المجلس. وللأسف، يبدو أن قدرنا أن تعيش أزمتنا الداخلية لفترات طويلة، مرة مع حكومة »أبو مازن« لمدة شهر، ثم جاء قرار شارون بإبعاد السيد الرئيس أبو عمار لنعيش مرحلة تضامن مع الرئيس، بعدها حكومة »أبو علاء«، ثم قضية الانتخابات داخل المجلس. قدرنا أن نعيش أزماتنا الداخلية وكأنه ليس لدينا شيء آخر إلا الحفاظ على هدوء أوضاعنا الداخلية، وبحث البعض عن المناصب، وبالتالي يستمر الشعب الفلسطيني في مواجهة ظروفه الصعبة. الأجندة التي طرحها »أبو علاء« تواجه أبواباً مغلقة، فلا يوجد لقاء مع الإسرائيليين الذين لا يبدون استعداداً لتقديم شيء، والأميركان لم يمارسوا أي ضغوط تذكر على الجانب الإسرائيلي، والاعتقالات وعمليات القتل ما زالت مستمرة.

نحن في الشارع الفلسطيني، علينا أن نبحث عن خيارات أخرى، مثل الانتخابات، فهي إحدى الخيارات التي تمكننا من البت في خيارنا الاستراتيجي، وانتخاب قيادة جديدة يلتف حولها شعبنا، وتقدم رؤيتها حول الاستمرار في المفاوضات، أو الاستمرار في الصمود والمقاومة. الآن طرحت الانتخابات كرسالة موجهة للأميركيين، وجاء طرحها كرد فعل، لكن الرسالة الأهم يجب أن تكون موجهة للشعب الفلسطيني، إننا بحاجة للانتخابات لاختيار قيادات جديدة، فنحن كأعضاء مجلس تشريعي استهلكنا، وبالتالي ليس لدى أي منا القدرة على العطاء أكثر مما أعطى.

القيادة، الفصائل والقوى والمجلس التشريعي، كلنا نريد أن نصبح وزراء ومسؤولين، الفصائل تدعو إلى حوار وتذهب لحوار فلسطيني في دول عربية، وتحت رعاية مدير مخابراتها، نحن نريد حواراً يشارك فيه ليس فقط الفصائل، وإنما كل الناس الذين يواجهون العدوان، عبر ممثليهم، نقابات، وبلديات ومؤسسات، نريد مواقف واضحة مما يجري على الساحة الفلسطينية، ومن محاولات استغلال الظروف للخروج بوثائق مثل وثيقة »نسيبة ? أيلون« ووثيقة سويسرا. ففي ظل الظرف السياسي الصعب، وعدم وضوح الرؤية لدى القيادة، يبرز أشخاص تحت عنوان الحرص للخروج بوثائق تخرج عن الثوابت، وفي مقدمتها حق العودة للشعب الفلسطيني.

الطريقة التي دعي إليها المجلس طريقة سيئة، فقد حشدنا الأعضاء والقناصل ثم خرجنا وقلنا للجميع اذهبوا. هذا شيء مسيء، ويدل على أن المجلس لم يكن قادراً على حماية نفسه كمؤسسة، ولم يحترم قدراته. كان ذلك معيباً بحق أنفسنا وشعبنا والسلطة نفسها.

محمد الحوراني.. المجلس لم يفرض هيبته

*المجلس التشريعي التأم لمناقشة موضوع الحكومة. لكنه انتظر ولم يأتِ أحد ليقدم له حكومة. مع أن بعض النواب يرى أن المجلس بهذا الأسلوب لم يستطع فرض هيبته وسلطته؟

– أتمنى لو أن هؤلاء النواب تقدموا باقتراح يحدد كيف يستطيع المجلس أن يفرض سلطته وهيبته. لو كنت عضو مجلس كيف كنت ستتصرف؟ قلنا حكومة طوارئ مرفوضة، بل حكومة عادية حسب القانون ـ لم تطرح الحكومة على المجلس للمعرفة المسبقة بأنه لن يوافق عليها. إذن، المجلس حاضر بهذا المعنى. حسب القانون، الحكومة تستطيع أن تعلن حالة طوارئ.

عبد الجواد صالح: رئيس المجلس خالف حكم القانون الذي شارك في صياغته

المجلس التشريعي مشكلته أنه يمثل حزب السلطة، والمؤسف أن كثيراً من قراراته وتوجهاته لا يأخذ حتى مصلحة السلطة بأن تكون خالية من الفساد، وكان هناك ضيق أفق في تغييبه. عندما وقعنا بيان العشرين، أخذ النواب موقفاً مضاداً وأدانونا. ومن الغريب مثلا صدور تقرير بأن فلاناً فاسد، ثم بقدرة قادر يحوز على الثقة.

وفي الوقت الذي تهدد فيه إجراءات إسرائيل الوجود المادي للشعب الفلسطيني تجري لعبة الكراسي على مسرح السلطة. وفي ظل غياب دور فاعل للمجلس كمؤسسة سياسية أعلنت حالة الطوارئ التي جاءت مخالفة للقانون الأساسي، وشكلت حكومة طوارئ برئاسة رئيس المجلس التشريعي الذي قبل على نفسه مخالفة حكم القانون الذي شارك في صياغته بقبوله هذه التسمية لحكومته التي استغرق تشكيلها فترة طويلة، ما أدى إلى نشر حالة الاستوزار بين النواب، وتوفير فرصة طويلة وجديدة للنهب الإسرائيلي الذي لا ينتهي، حيث أعلن شارون عن تمديد جدار الفصل العنصري ليصل إلى نهر الأردن. ودخل المجلس التشريعي لعبة الكراسي بدلاً من أن يكون رادعاً لها. لقد مرت أربعة شهور على بناء جدار الفصل العنصري قبل أن يوضع على جدول أعمال المجلس التشريعي.

عباس زكي: مجلسنا حافظ على تقاليد برلمانية عريقة

– في كل دول العالم ،في حالات الطوارئ ،تعلن القوانين والمراسيم، بما فيها حل المجالس، نحن بفلسطين وضعنا استثنائي معلق في الهواء، لسنا دولة بسيادة، ولسنا سلطة تقبل بالاحتلال. مجلسنا التشريعي لم يعط القانون الأساسي الحق بوقف أعماله، أو حله، أو تعليقه أثناء الطوارئ، وإنما سمح بأن يدرس التدابير لحالة الطوارئ التي أعلنت لمدة شهر. والمجلس لم يعقد اجتماعاً بكامل الأعضاء خلال فترة الطوارئ. مجلسنا قياساً بالظرف الذي نعيشه حافظ على سمات وتقاليد برلمانية عريقة على الرغم من أنه حديث. لا أحد يتصور عظمة هذا الشعب الذي يفرز قيادة أو ممثلين له لا يتمتعون بأية تسهيلات، ولا إمكانات الدولة، وعلى الرغم من ذلك يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم في برلمان يناضل كلما أتيحت له الفرصة، ويراكم إنجازات وصولاً للاستقرار، وهذا لن يكون إلا بعد كنس الاحتلال وإقامة الدولة ذات السيادة. المجلس لم يكن مغيباً، بل كان وفقا للظرف الاستثنائي والحالة التي تعيشها السلطة بكل أركانها، كلها تشكو وتندب، الرئاسة محاصرة، والقضاء يحاول إثبات وجوده بسبب غياب الوجود على الأرض، فالقضاء سمة سيادية. نحن نعيش في ظرف خاص، ولو تفحصنا وضعنا جيداً لوجدنا أننا أناس أسطوريون.

ظاهرة الاستوزار

* لاحظ المراقبون وحتى الناس العاديون تفشي ظاهرة الاستوزار. ما رأيكم بها، وما تفسيركم لذلك؟

ناهض الريس

ـ أولا: إنها ظاهرة تدل على انفلات المعايير وعدم معرفة معظم الناس بمقدار أنفسهم، وبما يستطيعونه وما لا يستطيعونه، وهذا السبب عام، نجده بكثرة في دول العالم الثالث كافة، أضف إلى ذلك أن تجربتنا البرلمانية جديدة، ومن شأن ذلك أن يساعد على بقاء المراكب عائمة، وعدم رسو التجربة على شاطئ الحقيقة.

ـ من شأن الممارسة الطويلة أن تظهر قيمة ومقدرة الأشخاص المختلفين، ومن يصلح ومن لا يصلح لمركز ما. ويكون ذلك عادة من خلال مقاييس موضوعية، وجدية في تقدير الكفاءة والمعرفة والشخصية، وكلها كما قلت لا تنشأ فجأة في بيئة معينة إلا إذا وصل الناس فجأة إلى مراتب المسؤولية التي تكشف الذات والنزاهة في الحكم على الآخرين.

إن الظرف الصعب هو ظرف الأزمة والحرب المستمرة على البلد وعلى الناس، وهو الظرف الذي يدفع الناس إلى النضج والنظر إلى المثل الأعلى المطلوب، لا أن يسمحوا لأنفسهم بالانسياق وراء أوهامهم ونرجسيتهم.

عباس زكي: البرلماني المستوزر هو اليائس من دائرته الانتخابية مستقبلا

ـ لا تنسى أنها التجربة الأولى في فلسطين، وكل بداية صعبة، وهناك تفاوت بين الأفراد في الوفاء للمهمة الأساسية. وهناك، أيضاً، إغراءات من جهات مختلفة لمن هم في مواقع القيادة. أصبح عندنا بالفعل عدوى المنطقة العربية، بمعنى أنك عندما تصل البرلمان تقترب من الوزارة. ولكن كل من يسعى للوزارة يكون في حقيقة الأمر يائساً من إمكانية عودته لدائرته الانتخابية ليحصل على الثقة. وكل من يفرض عليه أن يتسلم منصباً وزارياً يكون مقبولاً ومؤهلاً، فالسعي لهذا الموقع خطأ. الناس أخذوا انطباعاً خاطئاً، بسبب النظام السياسي الفلسطيني، ونتيجة لغياب الضوابط الفعلية، ولعدم وجود مرجعيات سياسية وتنظيمية وغياب المحاسبة. فلو كان في النظام السياسي وحتى في الفصائل مراعاة لوضع خطوط حمراء في التعاطي مع القضايا العامة لانعكست على حياة الناس.

نحن في المجلس التشريعي كان علينا أن نكرس الجانب الديمقراطي في حياة البلد، كيف نهتم بالموازنة وتوزيع الثروة حتى لا تبقى بيد من هو أقوى، كيف نحجب الثقة عن كل من يخطئ، لو مارسنا دورنا في ذلك لأصبحت هيبة المجلس قادرة على فرض النظام والانضباط.

من هنا أقول إن المجلس يعاني من نقائص فرضت عليه من المحيط العربي والدولي. أنا مثلاً رفضت دخول أية حكومة، لأنني منذ البداية لم أرض أن أنافس أحداً على امتياز، ولكني مستعد لأي عمل أو مهمة تنطوي على تضحية، حتى عضوية المجلس التشريعي فرضت عليّ، وفي آخر لحظة ناشدني الرئيس في الصحف حتى قبلت ترشيح نفسي، وكنت أقول أنني أريد البقاء بهويتي النضالية.

عبد الجواد صالح

* تقول إنك لست مستعداً الآن لتكون وزيراً في أية حكومة مقبلة، هل هذا يعني أنك نادم على دخولك الحكومة؟

ـ لا لست نادماً، عندما عدت من المنفى كان في رأسي موال، يتلخص في أن الأرض هي محور الصراع، حماية الأرض هي بتعزيز قدرة الفلاح والمزارع على الاستثمار الأمثل لهذه الأرض. وبالتالي بعد وصولي تعمدت شراء تراكتور ودجاج ونحل وشاة، بهدف الخروج بتجربة أنني عندما أقنع فلاحاً أو مزارعاً بالارتباط بالأرض، يكون الأساس ليس وطنياً فحسب، وإنما اقتصادي أيضا. وعندما نجحنا في الانتخابات، نجحنا في إدارة دفة الديمقراطية داخل المجلس التشريعي. أنا قبلت دخول الحكومة لأن في رأسي ذلك الموال الذي تحدثت عنه. في التجربة شكلت وزارة، كان أصغر مهندس زراعي فيها عمره (٥٥ عاما)، تركتها وفيها أكثر من مئتي مهندس زراعي شاب. كذلك لم يكن هناك أي مشروع في الوزارة، بدأت »أشحد« من الدول المانحة، خرجت من الوزارة تاركاً ١٠٠ مليون دولار مشاريع مختلفة، بالإضافة إلى مليوني دولار ونصف مليون شيكل رصيد، في حين لم يكن فيها فلس واحد، لذلك رفضي لا ينطلق من ندم، وإنما لإحساسي أنني لم أستوعب أنني قادر على إنجاز مثل هذه الإنجازات، لذلك لم أقبل أن أحرم الشعب منها.

الإصلاح

* برزت كثيراً دعوات للإصلاح، وهناك نوعان من الإصلاح؛ الأول بدفع خارجي هدفه إعادة صياغة السلطة والقيادة الفلسطينية على مقاس الحل السياسي الإسرائيلي المدعوم أميركياً والثاني إصلاح نابع من الحاجة الملحة لتطوير المؤسسة الوطنية ومكافحة الترهل البيروقراطي والفساد الإداري والمالي، هل هناك تقاطع فعلي بين النوعين؟

د. حسن خريشة: لم أرَ محاكمة لفاسد واحد رغم وجود قرائن!

– الإصلاح كان باستمرار مطلباً شعبياً، مطلباً للمجلس التشريعي وللقوى. كان الناس أحياناً يعبرون عنه بصمت، وأحياناً أخرى بضجة. وأنا أتذكر أننا عندما وقعنا بيان العشرين، وقف البعض ضده، والآن أفاجأ بأن هؤلاء الناس وقفوا فيما بعد إلى جانب قضية الإصلاح، وبخاصة بعد دخول الدبابات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية مرة أخرى، كان هؤلاء يقاومون أية محاولة للإصلاح، سواء في الساحة الفلسطينية أم المجلس التشريعي، الآن تبنوا قضية الإصلاح. نحن نريد الإصلاح استجابة لضرورة شعبية، لكن ما تم من إصلاح كان استجابة لضغوط خارجية وإملاءات. على أرض الواقع، جزء كبير من الفساد سببه أولاً الاحتلال وثانياً المجتمع الدولي. بالتالي، المطلوب إعطاء دور حقيقي للناس. يبقى الإصلاح أمنية أنا لم أرَ منذ دخولي المجلس التشريعي، لم أرَ محاكمة لفاسد واحد على الرغم من وجود تقارير ووثائق. الناس تريد الإصلاح، السلطة لم تستجب، بعضنا ضرب في الشوارع وتذكر بيان العشرين. لا يوجد أي قرار اتخذه المجلس التشريعي صادقت عليه السلطة التنفيذية. كل ما جرى إملاءات.

ناهض الريس: المجلس قصر قصوراً فظيعاً إزاء ظاهرة الفساد

– لا أعد أي مطلب أجنبي بمثابة إصلاح، فالغاية من مطالب الأجانب تلخصت في ثلاثة أمور: الأول هو